المعنى والقاعدة النحوية

إعـــداد

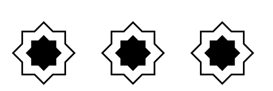
د .محمود حسن الجاسم

قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة حلب – سوريـــــــا

ملخص البحث

يتناول هذا البحث العلاقة بين المعنى والقواعد في النحو العربي ، فيقف بداية عند مفهوم المعنى والعناصر التي تشكله ، ثم ينتقل إلى الحديث عن الارتباط بينه وبين القواعد ، ليبين كيف راعى النحاة قضايا المعنى المتنوعة ، في أثناء تجريد القواعد ، فيتطرق إلى العناصر التي يتكون منها المعنى ، كلّ منها على حدة ، ليستجلي أثرها في مسألة التقعيد . ثم يناقش أهمية المعنى في التحليل النحوي قياسًا على القواعد ، فيوضح كيف تؤثر قضايا المعنى في مجرى التحليل ، فتعدد الأوجه النحوية بتعدد المعاني ، كما يستجلي أثر القواعد في تحديد الوجه المناسب ، وطبيعة التأثر و التأثير عمومًا بين عناصر المعنى والقاعدة .



1- المقدمـــــــة :

أما الحديث عن المعنى والقاعدة فهو ذو شجون متشعبة شائكة تحتاج إلى تأمّل وتعمّق حذِر، ذلك أن هذا الجانب لم ينل نصيبًا مقبولاً في درسنا اللغوي هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنه يحتاج إلى اطلاع واسع على ما كتب حول المعنى وإشكالياته ، لتعرف طبيعة علاقته بالنحو ، وهي لا تخفى على أي ناظر ، إذ يظهر أن عناصر المعنى كانت من جملة الأمور التي أخذت بالحسبان في مرحلة التقعيد والتحليل، شأنها شأن قضايا اللغة الأخرى في هذا الجانب، ذلك أن النحاة حين بدؤوا يستخلصون القواعد راعوا مكونات المعنى ، فقد أشاروا إلى ما يتعلق بالجانب التركيبي منها ، مثل التضمين والإسناد المجازي ومظاهر الاتساع الأخرى ، كما راعوا قضايا السياق بنوعيه المقام والسياق اللغوي ، فقالوا مثلاً : يحذف المبتدأ أو الفعل أو الجواب أو غيره لدلالة المقام أو الكلام .

ثم إن فهم المعنى الدلالي وأثره في التقعيد واضح لا يحتاج إلى تأمل ، لأن كثيرًا من القواعد الفرعية التي أضافها النحاة كان سببها فهم المعنى ، مثل الإضافات في معاني الأدوات عند الفراء (ت207هـ) وغيرها .

وبعدما استخلصت القواعد كان التحليل النحوي[1] يسير في ضوئها ، فعندها ينطلق النحوي في فهم الكلام وتحليله يكون في ذهنه منظومة القواعد ، وعليه أن يراعي قضايا المعنى والضوابط التي في ذهنه معًا ، ومن ثم يقود المعنى إلى اختيار ما يناسبه من تلك القواعد ، كما تتدخل هذه الأخيرة حين يقع غموض أو لبس أحيانًا ، فتكون قرينة في تحديد المراد .

وهكذا فالعلاقة بين المعنى والقواعد واضحة لأي متأمل ، وإذا كان الأمر كذلك يحسن بنا بداية أن نقف عند مفهوم المعنى و ما يتشكل منه ، لننتقل بعده إلى علاقته

بالقواعد في النحو العربي، في مرحلة استخلاصها، وفي أثناء القياس عليها .

2-المعنى والعناصر المشكّلة :

لعلنا لا نبعد إذا عرّفنا المعنى اللغوي بأنه الدلالات التي يتصورها الذهن عند سماعه الألفاظ اللغوية أو عند قراءته الكلام المكتوب. وربّما كان هذا المعنى حصيلةً لمفردة واحدة، مثل: قلم، طاولة، خالد. أو كان حصيلة لجملة، مثل "السماء ممطرة". أو "إذا صبرت على الهموم والمتاعب نجحت في ترويض النفس". أو ربما كان حصيلة لتفاعل نسيج من الجمل، كمعاني بعض القصص التي تروى أو كمعاني بعض المقاطع المكتوبة، أو المؤلفات بكاملها. ثم إن هذا المعنى يتنوع بحسب طبيعة الكلام، فقد يكون هذا الأخير له معنًى محدّد كبعض النصوص العلمية التي تحدّد ما تريده بدقة، أو قد يحتمل أكثر من معنًى، ولا سيّما إذا كان ذا صبغة فنّيّة.

ويبدو أنّ العناصر التي تشكّل المعنى في ذهن المتلقّي متنوّعة، يصعب فصل بعضها عن بعض بسهولة، ومن هذه العناصر تلك الأمور الخارجية التي يراعيها صاحب الكلام في أثناء التحدث أو الكتابة، والمقصود بها ما يسمّى بالمقام، وهو الذي يعرَّف بأنه جملة العناصر غير اللغوية المكوّنة للموقف الكلامي، ومن ثَمّ يشمل جميع الناس المشاركين في الكلام، من حيث الجنس والعمر والألفة والتربية والانتماء الاجتماعي والثقافي والمهني والإيحاءات والإشارات العضوية غير اللغوية التي تصدر عنهم وغيرها، كذلك يشمل الظروف الزمانية والمكانية التي يؤدّى بها الحدث اللغوي وتؤثّر فيه، ويشمل أيضًا العلاقات الاجتماعية والسياسية والدينية والتاريخية والفكرية، والأمور الأخرى مما يؤثر في الكلام وفي مراده [2]. إذن كلّ ما هو خارجي يحيط باللفظ ويسهم في تشكل المعنى يدخل ضمن مفهوم المقام، من ذلك على سبيل المثال مناسبة القصيدة التي منها الأبيات التالية، وهي للمتنبي [3]:

النــــاسُ مــــالم يـــــروكَ أشــــباهُ   والــــدَّهرُ لفــــظٌ وأنــــت معنــــاهُ

والجـــود عــــينٌ وأنـــت ناظـــرها والبـــاسُ باعٌ وأنـــت يـــمـــنـــاه

بقراءة القصيدة التي منها هذان البيتان يتضح أن المتنبي يخاطب شخصًا يمدحه، ولكن المتلقي يجهل هذا الشخص، وإن قرأ القصيدة كاملة، فضمير الخطاب في "يروك" والضمير "أنت" في البيتين هو من يمدح المتنبي، لكنه غير معروف، إلا إذا عرفنا المقام الذي قيلت فيه القصيدة، ومن هنا يقول شارح الديوان: " وقال [أي المتنبي] يمدح أبا العشائر، ويودّعه وقد أراد سفرًا " [4]. وبهذه الجمل حدّد الشارح مقام القصيدة، مما جعل معنى ضمير الخطاب (الممدوح) تتضح دلالته في ذهن المتلقي، بفضل تحديد الملابسات الخارجية المحيطة بالنص.

كما يتعلق جزء من العناصر المشكلة للمعنى بالمتحدث، وذلك من خلال الصورة الصوتية التي يؤدّى بها الكلام والتي تسمّى بالأداء، وهذا يتمثل بظاهرتين معروفتين، الأولى هي مايعرف بالتنغيم، والمقصود به تنوّع الأصوات المشكلة للكلام، الذي يحدثه اهتزاز الوترين الصوتيين، فيتراوح بين الارتفاع والانخفاض في أثناء النطق، وينظّم علاقة الوحدات اللغوية المتتابعة في السياق، ومن ثم يشكّل الإطار الصوتي الذي تلفظ به جمل الكلام عمومًا [5]. ومن أمثلته أنك لو قرأت جملة: ما أكرم موسى. دون علامة ترقيم لاستطعت التلفظ بها بثلاث صور صوتية، فقد تبدأ بتنغيم يتدرج في الارتفاع ثم يتراوح بين الارتفاع والانخفاض، فيكون عندئذٍ الأسلوب الذي تفيده الجملة هو الاستفهام، وربما لفظت الجملة بتدرج تنغيمي مستوٍ فتفيد الجملة الإخبار، ولو لفظتها بتدرّج تنغيمي يمتد في لفظ ما دون ارتفاع ، ثم يستمر في الاستواء لأفادت الجملة أسلوب التعجب. أما الظاهرة الثانية التي ينعكس بها الأداء فهي الوصل والوقف، فقد يلفظ القارئ كلامه بصورة صوتية منقطع بعضها عن بعض، أي يحوّل كلامه إلى دفعات كلامية ، منفصل بعضها عن بعض، فيقطع لفظًا ما عمّا بعده، ثم يبدأ بجديد، وهذا القطع الأداء يسمّى بالوقف، أما إذا استمرّ في لفظه دون قطع فيكون قام بالوصل [6].

ومن أمثلته الوصل والوقف في قوله تعالى: "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به"[7]. قرئت الآية بالوقف عند لفظ الجلالة "الله". ثم يُبتدأ بكلام جديد مقطوع عمّا قبله، أوّله "والراسخون"، فتكون الواو استئنافية و"الراسخون" مبتدأ خبره جملة "يقولون آمنا به". كما قرئت بالوصل ، فتكون الواو للعطف و "الراسخون" معطوفًا على لفظ الجلالة[8]، وجملة "يقولون آمنا به" حالاً من "الراسخون"، وقد رأى الفاطميون من الشيعة أن قراءة الآية الكريمة بالوصل من غير وقف، ذهبوا هذا المذهب تمشيًا مع عقيدتهم التي ترى أنّ عليًّا والأئمة من ذرّيته رضي الله عنهم هم الذين اختصّوا بتأويل القرآن الكريم دون سواهم[9]. ومن هنا قرؤوا بالوصل لأنهم يريدون بـــ "الراسخون" الأئمة من ذرية علي رضي الله عنهم، فعطفوا هذا الاسم على لفظ الجلالة، ليجعلوا "الراسخون" عالمين بالتأويل قائلين بالإيمان به[10]. وبهذا يتبين لنا أن كلاًّ من الوصل والوقف يؤدّي معنًى مستقلاً عن الآخر.

ولا شك أن الكلام عندما يُجرَّد من معطيات المقام والأداء يبقى له معنى ما، تولده العناصر اللغوية التي يتشكل منها ، وهي ما يُعرف بالسياق اللغوي[11]. ويبدو أن كيفية تشكل هذه العناصر مسألة معقدة جدًّا يصعب تقسيمها تقسيمًا صارمًا، وحسبنا أن نبسّط الأمر وفقًا لتصوّرنا، فمن المعروف أن اللغة أية لغة تضمّ عددًا ضخمًا من المفردات، وتلك المفردات لها معان، استخرجها اللغويون من خلال استخدامها في تراكيب اللغة النحوية التي تجري على ألسنة أبنائها، ثم جمعوها في معاجم، والملاحظ أن معظمها له أكثر من معنًى، حقيقيًا كان أو مجازيًا، والسبب في هذا يعود إلى ورود الكلمة في تراكيب مختلفة مما يجعل معناها مختلفًا، خذ كلمة عين مثلاً، إذ يقال: عينُ المريض تتحرّك بطيئة، وعين القوم سافر يستطلع الأخبار ، والعينُ تنبعُ منها المياه بغزارة... إلخ[12]. فهذه المعاني

المختلفة لكلمة "عين" تعرف بفضل التراكيب التي ترد فيها الكلمة، فكل معنى يعد حصيلة لتركيب معيّن يؤدّى به، ومن هنا فإن الموقع التركيبي الذي تشغله الكلمة هو الذي يحدد معناها المباشر بسبب العلاقات النحوية بين المفردات .

أما معاني العناصر النحوية مثل الإسناد والوصفية والحالية والإضافة ونحوها فلا يعرف إلا بالاستخدام الحي للغة في جمل. على الرغم من أن هناك أنماطًا تركيبية تصلح لعديد من الجمل، نأخذ على سبيل المثال نمطًا تركيبيًا وبعض الجمل التي تسير عليه ، وليكن : فعل ماض وفاعل ومفعول مطلق موصوف وظرف وجار ومجرور ومضاف إليه، كأن يقال: التهب الجرحُ التهابًا حادًّا البارحة لجهل المريض. و: التهبت النار التهابًا ضعيفًا صباحًا لشدة الرطوبة. فالنمط التركيبي واحد في كلٍّ من الجملتين، ولكن معاني العناصر النحوية بجزئياتها الدقيقة يختلف بعضها عن بعض من مثال لآخر، ومن ثم فالنمط التركيبي يمثل الأفكار المجردة في قواعد تحت أبواب نحوية تتجسد بالأنماط التركيبية، ويبدو أن تسمية هذه الأفكار المجردة بالمعنى النحوي أو المعنى الوظيفي تسمية غير دقيقة [13]، " لأن الفكرة المجردة قد ننظر إليها من زاوية فإذا هي مشتملة على كل شيء، وقد ننظر إليها من زاوية أخرى فإذا هي الفراغ و العدم" [14] وهذا شأن الأنماط التركيبية فهي مشتملة على كل جمل اللغة وعناصرها وأساليبها، ولكنها بتجردها لا تمثل معنًى نحويًّا حيًّا له خصوصية، لأن هذا لا يمكن تلمسه إلا بجمل حيّة من واقع الاستخدام الفعلي للغة .

ويتبين لنا ذلك لو عدنا إلى المثالين السابقين، فالإسناد في الجملة الأولى: التهب الجرح هو إسناد مجازي في أصله، لأن الالتهاب يطلق على ما يقبل احتراق النار أو اشتدادها، وقد جاء الفاعل "الجرح" مذكرًا مجازيًا من حقل جماعة الأحياء آدميين كانوا أو غير آدميين ، فلا يقبل الاحتراق على الحقيقة. أما في الجملة الثانية فالإسناد حقيقي، والفاعل مؤنث مجازي (النار).

ويختلف الأمر أيضًا في جزئيات من المعاني النحوية أعمق مما ذكرنا، يعود ذلك إلى معاني المفردات في التركيب وما تفرزه على صعيد معاني العناصر التركيبية، بسبب تفاعل بعضها ببعض ، فالتخصيص لنوع الإسناد في الجملة الأولى بفضل وصف المفعول المطلق مختلف عنه في الثانية، أي إن المفعول المطلق في كلٍّ من الجملتين جاء مبينًا لنوع الإسناد بسبب وصفه، ولكن الوصف في الجملة الأولى يعطي قيمة دلالية للتركيب الإسنادي "التهب الجرحُ" أكثر وضوحًا وأكثر توكيدًا، وذلك من خلال المعنى المعجمي للصفة "حادًّا" التي وصفت المفعول المطلق. على حين أن الأمر مختلف في الجملة الثانية، فتبدو دلالة التوكيد من المفعول المطلق ضعيفة، وكأنها تفيد التخصيص أكثر من التوكيد، والسبب المعنى المعجمي للصفة "ضعيفًا". ثم إن التخصيص الزمني للإسناد يختلف من جملة إلى أخرى، لاختلاف المعنى المعجمي لكلٍّ من الظرفين... إلخ . إذن عناصر النمط التركيبي المجرّد في قواعد تمثّل النظام النحوي للجمل، وتجسّد معاني عناصر النظام التركيبي، بفضل الاستخدام الحي للغة، كما أن الأنماط التركيبية المجردة في قواعد استخلصت مع مراعاة المعنى ، لذلك كانت قضايا المعاني النحوية بعمومها لا بخصوصها جزءًا من المقولات النظريّة التي تمثل القواعد.

هذا ، ولا يفوتنا أن نذكر أنّ القضايا الصرفية تعد أيضًا جزءًا من معاني السياق اللغوي، وهي تقع بين معنى المفردات ومعنى عناصر النظام التركيبي، إذ إنها تؤثر وتتأثر في كل منهما. فلو قلنا: "زيدٌ قارئ" و: "زيدٌ قراءةٌ " لكان المعنى في كل جملة يختلف عنه في الأخرى. صحيحٌ أن النمط التركيبي يتمثل بجملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر في كل من الجملتين ، وأن المعنى الأساسي لمادة "ق – ر – أ" حاصل في المفردتين "قارئ" و "قراءة" ، بيد أن كلمة قارئ تفيد أنه اسم مشتق يدل على من يقوم بالقراءة (صيغة صرفية تدل على اسم الفاعل من مادة "ق – ر– أ") و "قراءة" مصدر يدل على الحدث دون أي

قيد. فالمعنى المعجمي يكتسب دلالة مختلفة في كل كلمة بفضل الصيغة الصرفية. ثم إن الإسناد مختلف في كلٍّ من الجملتين، ففي الأولى إسناد حقيقي يمثل الأصل في الاستخدام ، لأن "زيدٌ" هو الذي يقوم بفعل القراءة، والجملة تخلو من أي أداة توكيدية. أما في الجملة الثانية فالإسناد مجازي يمثل العدول عن الأصل، ذلك أن "زيدٌ" هو القراءة ذاتها ، فلكي نبالغ في وصفه بفعل القراءة أسندنا إليه المصدر، وهذا يعطي الجملة توكيدًا وتكثيفًا دلاليًا للنسبة الإسنادية أكثر مما سبقها، ولم يكن ذلك لولا فضل الصيغ الصرفية. وهكذا نستطيع أن نقول مما تقدم : إن السياق اللغوي للجملة يتألف من عناصر تفيد معاني معينة، تتكون من المفردات و الصيغ الصرفية و القضايا التركيبية، يكتسب كلٌّ منها معناه الدقيق من خلال الاستخدام الحقيقي للغة، وذلك بفضل تفاعل بعض هذه العناصر مع بعض ، كما أنه لا يمكن الفصل بينها في الاستخدام اللغوي الحي.

من جهة أخرى فإن عناصر السياق اللغوي تتنوّع بتنوّع استخدامنا للغة، فإذا عُدنا إلى أحد الأمثلة وهو: "عينُ المريض تتحرك بطيئة" لأدركنا أن المقصود بالعين العضو الجسدي الذي نبصر به. وقد حُدِّد هذا المعنى بفضل العناصر المكونة للجملة، أي بفضل السياق اللغوي لها . كما أننا نفهم من هذه العبارة دلالة معينة أو معنًى كليًا يسمى بـــ معنى الجملة، وقد تكوّن في أذهاننا من خلال معطيات سياقها (معاني المفردات ومعاني الصيغ الصرفية ومعاني عناصر النظام التركيبي) .

غير أن عناصر السياق اللغوي التي تشكل الكلام أوسع مما يكوّن سياق الجملة، كما أن المعنى المتحصّل من جمل عديدة أوسع من معنى واحدة. ومن هنا نقول: إنّ كلّ جملة لها معنًى معين بفضل العناصر السياقية التي تشكلها. وحين نستخدم أكثر من واحدة لنؤدي معنى ما يكون الكلام مؤلفًا من جمل عدة، والعناصر السياقية اللغوية التي تشكّله تمتد بامتداده، وهي مزيج من عناصر الجمل السياقية، ومن ثَمّ يبرز مفهوم سياق الكلام اللغوي ، أي القضايا اللغوية التي يتكوّن منها الكلام ، وهي عناصر السياق اللغوي التي

تشكل الجمل ، مع دلالة الجمل وتفاعل بعضها ببعض، وبهذا يتبين لنا أن الجملة تصبح في مفهوم سياق الكلام عنصرًا سياقيًّا على الرغم من أنها تُعَدّ حصيلة لتفاعل العناصر السياقية التي تكوّنها.

أما العنصر الأخير الذي يُسهم في تشكل المعنى فهو المتلقي، أي مستقبل الكلام الذي يتكون في ذهنه المعنى، إذ يبدو أن معنى الكلام يتأثر به، ذلك أن المتلقي أيًّا كان يتميز من سواه بأمرين، الأول جبلّته التي فُطِر عليها، والثاني التكوين الثقافي المكتسب، مما يجعل معنى الكلام يختلف غالبًا باختلاف الناس، من حيث الوضوح والغموض، أو الاستحسان والاستهجان، أو مايحدث من خلاف في تحديد المراد، كما في تحديد مقصد الكلام، أو في تعدّد المعاني المحتملة، أو التعدد والخلاف في فهم المعاني الجزئية في بعض العبارات التي تشكل الكلام... إلخ. ولأهمية المتلقي في تكوين المعنى نشأت في عصرنا الحديث نظرية التلقي، وهي التي جعلت من المتلقي مرتكزًا أساسيًّا في تشكيل معنى النص، والمقصود بالنص في هذا السياق هو النسيج اللغوي المؤلَّف من سلسلة من الجمل المترابطة المنظمة التي تشكل وحدات ذات دلالات خاصة بها، تتضافر هذه الجمل بوحداتها فتشكل كلامًا يؤدي هدفًا ما بدلالاته، وهذا الكلام هو النص[15].

ويزداد دور المتلقي في تشكيل معنى النص كلما ارتقى فنيًا بأسلوبه، فمن المعروف أن الأسلوب إذا كان فنيًّا سيعتمد ضروبًا شتى من العدولات، كأن يعتمد الاتساع في قانون التوارد المعجمي لغرض الصور الفنية ، أو يعتمد الفصل أو التقديم والتأخير أو الحذف أو غيره. ومن ثَمَّ تتوسّع دائرة الاحتمالات في فهم المعنى وتتلوّن بحسب طبيعة المتلقي وتميّزه من سواه.

إذن يتضح لنا مما تقدم أن عناصر المعنى مكوّنة من المقام أو ما يسمى بالسياق الخارجي، ومكوّنة من السياق اللغوي، معاني المفردات والصيغ الصرفية وعناصر النظام

النحوي على صعيد الجملة يضاف إليها دلالات الجمل ، وتفاعل بعضها ببعض على صعيد الكلام أو النص، ومكوّن أيضًا من المتلقي الذي يزداد دوره في تشكيل المعنى كلما ارتقى الأسلوب بفنيته ، و هذه العناصر تسهم في تشكيل المعنى بتضافر بعضها ببعض، ولا ينفرد أحدها بهذا الأمر.

3-المعنى وبناء القواعد :

إنّ القاعدة في نحونا العربي ليست منعزلة عن المعنى، فقد راعى النحاة تلك العلاقة في مرحلة تجريد القواعد ، وفي أثناء التحليل والقياس عليها. إذ انطلقوا وهم يجرّدون القواعد إلى فهم عناصر النظام التركيبي ومجموع القضايا التي تحكمها، ويتضح هذا الأمر لمن ينظر في بدايات التقعيد ، وفي كتب التنظير والتعليم التي تقدم الخلاصة في التجريد والتنظير المتعلق بها . فلو عدنا إلى أوّل مصدرٍ نحوي وصل إلينا –وهو كتاب سيبويه – لرأينا صاحبه يركّز كثيرًا على معنى العنصر النحوي الذي سيكون بابًا في القواعد، يركّز على معناه فيشرح ويضرب الأمثلة ، حتى يوصل ما يريد إلى ذهن المتلقي، ففي تناوله لأي باب نحوي نجد مصداق ذلك، كما في حديثه عن المبتدأ مثلاً: " هذا باب الابتداء فالمبتدأ كلُّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه. واعلم أنّ المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعدما يبتدأ..." [16]. يذكر سيبويه باب الابتداء ، ثم يقف عند معنى المبتدأ ليوضح دلالته للمتلقي، فهذا المبتدأ هو موضوع الكلام ويأتي في بدايته، يذكر ليبنى عليه خبر، أي ليأتي متحدثٌ به عنه ، ويشترط في هذا المتحدث به أن يكون هو المبتدأ في المعنى، أو يأتي المبتدأ ليحصل في زمان معيّن ، أو في مكان معين ، ويقصد أن يقع موقع الخبر شبه جملة، ثم يضرب سيبويه مثالاً على مجيء المبتدأ والمبني عليه، مثل "عبد الله منطلق" لينتقل بعدها إلى فكرة أخرى [17].

وقد دأب سيبويه في التركيز على معنى العناصر النحوية في كتابه، كما يظهر لنا في تسميته للأبواب النحوية وشرحها، مثل: هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك (18)... وهذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين (19)، وهذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين (20)، وهذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول (21)... إلخ. والملاحظ أن مصطلح الباب عند سيبويه يتميز بالطول وعدم النضج لأنه يمثل البدايات ، ولكنه لم يهتم بأمر تركيبي مثل اهتمامه بمعاني العلاقات والعناصر النحوية. ويظهر ذلك في شروح سيبويه لأفكاره وتمثيله لها في مجمل الكتاب .

ثم استمرت رحلة القواعد النحوية بعد سيبويه حتى اكتملت في التجريد ، أي في توحيد معظم مصطلحات الأبواب النحوية، والاقتصاد في الكلام المعبّر عنها، والوضوح في تعريفها وفي تسلسل مجموع القواعد الخاصة بالباب . ويبدو للمتأمل أن هذه الجهود توّجت ما تضمّنه الكتاب ، ففي عرض القواعد النحوية في المؤلفات التعليمية يبدأ النحاة عادة بتعريف الباب النحوي ، ثم يشرعون في ذكر جملة القواعد المتعلقة به، ولو نظرنا في تسمية تلك الأبواب و تعاريفها لرأينا أنها مستخلصة من معاني العناصر التركيبية، فمصطلح الفاعل مثلاً يُشير وفقًا للعرف النحوي إلى الذي يقوم بالفعل أو يتصف به، والفعل الماضي يدل على الحدث في الزمن الماضي، وفعل الأمر يدل على الحدث في المستقبل ، والمفعول فيه هو الذي يقع فيه الحدث. والمفعول لأجله يشير إلى علة حدوث الحدث، والنداء يشير إلى أداة النداء والمنادى... إلخ . فمعظم مصطلحات الأبواب تدل على المعنى النحوي الذي جرِّدت لأجله ، حتى إنّ حرص النحاة على تعريفها في مستهلّ الباب يدلّ على أهميّة معناها النحوي ، على الرغم من المعنى المباشر الذي يشير إليه ، فمثلاً بعدما يذكرون مصطلح الصفة أو الاستثناء أو المفعول به يتبادر إلى الذهن مباشرةً معنى كلٍّ منها، ولكنهم يذكرون إضافة إلى ذلك تعريفًا مفصلاً له، فيقولون في الاستثناء

مثلاً: هو إخراج بعض من كل، و المقصود إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها[22]. وهكذا يظهر أن الأبواب النحوية بقواعدها ما هي إلاّ انعكاس لمعاني عناصر النظام التركيبي العامة ، وجملة الشروط التي تتحكم بها .

كما أدرك النحاة على صعيد الجملة خطورة تغيّر العلامة الإعرابية ودورها في تشكل المعنى وتغيير وجهة التركيب برمته، فتناولوا ذلك وبينوا الفروق الجزئية في المعنى والفروق الأساسية في دلالة التركيب عامة، وأدخلوا هذا الأمر في صميم القواعد كما في التوابع، خذ باب الصفة مثلاً، فإنهم بعدما يعرِّفونها ويذكرون معانيها يبينون أنها قد تقطع لغرض المدح أو الذم، ومعنى القطع معروف، هو تغير العلامة الإعرابية. فإذا كانت الصفة تفيد المدح مثلاً دون قطع مثل : (الرحمنِ الرحيمِ) في (بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ) فإن القطع يزيد من ذلك ، فنقول : بسم اللهِ الرحمنُ الرحيمُ. بالرفع على أن الصفة المقطوعة خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. أو بالنصب: بسم اللهِ الرحمنَ الرحيمَ . على أن هناك فعلاً محذوفًا تقديره: أمدح . وفي كلا النمطين تغير في التركيب وفي دلالته، فعلى صعيد التركيب يكون أمامنا أكثر من جملة، الجملة المحذوفة التي يتعلق بها الجار والمجرور "بسم" وتقديرها: "أبدأ"، والجملة المقدرة في القطع، وهي اسمية بالرفع أي "هو الرحمن"، وفعلية في القطع بالنصب: "أمدح الرحمن، أما المعنى فيزداد مدحًا في القطع[23].

وتجدر الإشارة إلى أنّ النحاة راعوا كافة القضايا السياقية التي تتشكل منها الجملة، معاني المفردات ومعاني العلاقات التركيبية داخل الجملة والمعنى المستخلَص من تفاعل عناصر الجملة، ومن ثَمّ أدخلوا هذه القضايا في قواعدهم، فعلى صعيد قانون التوارد أدركوا أن التوارد المعجمي[24] يقتضي أن تتوالى المفردات في التركيب يناسب بعضها بعضًا، وإذا وجدوا بعض الأساليب المجازية التي تمثل العدول عن الأصل أشاروا إليها، كأن يقال مثلاً: زيدٌ ضربٌ . فالخبر ليس المبتدأ في المعنى وفقًا لظاهر العبارة، وهذا

ينافي أصل الاستخدام. ولكنهم أدركوا أنّ مثل هذه الأساليب يُلجأ إليها لأغراض بلاغية وهي تمثل الاتساع في اللغة، مما جعلهم يشيرون إلى أنماط الاتساع المختلفة، كالإسناد المجازي [25]، والتضمين [26]، وغيره [27].

كذلك أشار النحاة إلى القضايا التركيبية التي تؤثر في معاني عناصر الجملة، مثل قانون التوارد التركيبي، كالتلازم بين الموصول وصلته ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين جملة الشرط والجواب ، وبين القسم وجوابه... إلخ . ويبدو أنهم أدركوا كافة القضايا التي يتشكل منها النظام التركيبي في الجملة، كالمطابقة في العلامة الإعرابية والتعيين والجنس والعدد، والإسناد، واللزوم والتعدية، والتأثر والتأثير بين المفردات ، مما يغير الحركة الإعرابية... إلخ. ويظهر إدراكهم مجمل العناصر المكوَّنة منها الجملة ، لمن ينظر في القواعد التي تحتويها كتب التنظير، وذلك من حيث المبنى والمعنى .

و أدرك النحاة في أثناء التقعيد أن عناصر سياق الجملة لا تكفي لاستخلاص القواعد، لأنهم لاحظوا أن القضايا السياقية الأخرى تسهم في تحديد معنى الجملة أحيانًا، وفي معاني عناصرها التركيبية، لذلك أخذوها في الحسبان ، فتناولوا مجموع الأمور التي تسهم في تشكل المعنى ، وأدخلوها في صميم القواعد كلما دعت الحاجة إليها، فقد راعوا قضايا المقام، فقالوا مثلاً: يحذف المبتدأ لدلالة المقام، كأن ترى شخصًا ما وما اسمه عبد الله، فتقول: عبد الله وربي [28]، وتقدير الكلام: هذا عبدُ الله، لكنك حذفت المبتدأ لدلالة المقام، ويحذف الفعل مع الفاعل لدلالة المقام، فإن العرب تقول لمن ينوي السفر: مصاحبًا معانا، والتقدير: اذهب مصاحبًا معانا [29]. ومنه أن ترى رجلاً متوجهًا إلى الحج، فتقول: مكة وربِّ الكعبة، أي: أراد أو يريد مكة [30]. كما يجوز أن تحذف الفعل والفاعل في أسلوب الأمر لدلالة المقام، فتقول مثلاً إذا رأيت رجلاً قادمًا من سفر: حديثك، والتقدير: أسمعنا حديثك [31]. وقد ترى رجلاً ينوي ضربًا فيجوز أن تحذف الإسناد الفعلي وتقول : زيدًا،

وتريد: اضرب زيدًا [32]. وإذا تتبعنا كتب التنظير رأينا أن ما يجيزه النحاة لدلالة المقام جزء أساسي من منظومة القواعد.

كذلك كان أمر النحاة مع السياق اللغوي ودور المتلقي في تشكيل المعنى ، فربما أضاف بعضهم قواعد جديدة بناءً على فهم خاص به لبعض العناصر النحوية في النص، فتولّد بهذا العمل قواعد فرعية لم تكن من قبل، من ذلك مثلاً ما أضافه الفراء في "أنْ"، إذ يذكر أنها تأتي بمعنى "إن" الشرطية بناءً على فهمه لها في بعض النصوص، كقوله تعالى: "وأن تصوموا خيرٌ لكم" [33]، والتأويل: إن تصوموا فهو خيرٌ لكم [34]. و "فإن لم يكونا رجلين فرجلٌ وامرأتان ممّن ترضون من الشهداء أن تضلّ إحداهما فتذكِّر إحداهما الأخرى" [35] أي إن تضل [36]، ويسوق أمثلة ليوضح أكثر [37]،ثم يضيف أنها دائمًا تأتي بمعنى "إن" الشرطية ، إذا وقعت بعد أداة الاستثناء "إلا"، كقوله تعالى : " ولا تيمّموا الخبيثَ منه تنفقون ولستم بآخذيه إلاّ أن تُغمِضوا فيه" [38] والمعنى: إلاّ إن أغمضتم بعض الإغماض أخذتموه [39]. فالفراء في فهمه لـــ "أن" في بعض النصوص أضاف أو ولّد قاعدة جديدة لـــ "أن"، مفادها أنها تأتي بمعنى إن الشرطية. ثم يتابعه في هذا الكوفيون وابن هشام ، ويحلّل ابن هشام بعض الشواهد قياسًا على ما ذُكر [40].

وتمكّن النحاة بفصل معطيات السياق من تجريد كثير من قواعد التوجيه ، كقولهم مثلاً: يرجَّح الوجه النحوي على غيره إذا دل عليه الظاهر [41]، وإذا اقتضى المعنى وجهًا دون ماهو أقوى منه في القواعد فالأولى ما يناسب المعنى [42]... إلخ.

4-المعنى والتحليل في ضوء القواعد:

أمّا على صعيد التحليل في ضوء القواعد فيبدو الأمر أكثر تشعّبًا، ذلك أن كلّ القضايا التي تشكل المعنى قد تَمَسّ العناصر التركيبية، لأن النحو في معظم جوانبه جزء من

المعنى، وعندئذٍ تؤخذ مكوّناته في الاعتبار، نظرًا لعلاقتها بالعناصر التركيبية ، فتجعل التحليل النحوي يأخذ وجهة معيّنة، ومن هنا تصدق المقولة الشائعة : الإعراب فرع المعنى .

فقد راعى النحاة قضايا المقام في التحليل قياسًا على القواعد ،كما فعلوا حين جردوها، فإذا رأى أحدهم عبارة ما مبتورة من مقامها (سياقها الخارجي) لا يطلق أحكامه النحوية إلا بعدما يتخيل مقام العبارة، كأن يقال مثلاً: "كرم زيدٌ أبًا "، يرى النحاة أن مثل هذه العبارة تحتمل وجهين من التحليل النحوي، وهو أمرٌ يعود إلى مقامها الذي تقال فيه، فإنها تحتمل أن يكون زيد هو الأب، والمعنى: ما أكرمه من أبٍ ! وتحتمل أيضًا معنى: كَرُمَ أبو زيد . ففي الوجه الأول يرى النحاة أن التمييز غير منقول من فاعل، فيجوز دخول "من" عليه، خلافًا للوجه الثاني الذي يبدو فيه التمييز منقولاً من فاعل[43]، وتعيين الوجه الدقيق يعود إلى تحديد المقام كما رأينا.

أما معطيات المقام إذا كانت مذكورة فلا بدّ من مراعاتها عند التحليل، كما في مراعاة أسباب النزول مثلاً، قال تعالى: " قل هو الله أحد. الله الصمد..." [44] يذكر أبو البقاء أنّ الضمير "هو" يحتمل وجهين، الأول أن يكون ضمير الشأن في موضع المبتدأ ، و "الله أحد" جملة من مبتدأ وخبر في موضع الخبر لـــ "هو". ثم يضيف أنه يجوز أن يكون "هو" جوابًا لسؤال مقدَّر، أي المسؤول عنه "هو"، لأنّ الكفّار قالوا للرسول صلى الله عليه وسلم: أربُّك من نحاسٍ أم من ذهب؟ فجاء "هو" بمعنى المسؤول عنه ، وعليه يكون في موضع المبتدأ المسؤول عنه ، ولفظ الجلالة "الله" خبر ، و"أحد" إما أن يكون بدلاً من لفض الجلالة ، أو خبرًا لمبتدأ محذوف ، أو أن نعرب لفظ الجلالة بدلاً من الضمير "هو" ، و"أحد" الخبر[45]. ولا يفوت شرّاح الشعر أن يأخذوا مناسبة القصيدة بالحسبان، خذ مثلاً مما ذكره أبو البقاء في شرحه لديوان المتنبي: " وقال [المتنبي] يمدحُ كافورًا سنة ست

وأربعين وثلاث مئة، وهي من الطويل [46]:

1- كفى بك داءً أن ترى الموتَ شافيا وحسبُ المنايا أن يكنّ أمانيا
2- تمنيتها لما تمنّيت أن ترى صديقًا فأعيا أو عدوًّا مداجيا
3- إذا كنت ترضى أن تعيش بذلّة فلا تستعدَّنَّ الحسام اليمانيا
4- ولا تستطيلنّ الرماح لغارةٍ ولا تستجيدنَّ العتاق المذاكيا
5- فما ينفع الأسدَ الحياءُ من الطّوى ولا تُتَّقى حتى تكون ضواريا
6- حببتُك فلبّى قبل حبِّك من نأى وقد كان غدارًا فكن لي وافيا
7- وأعلمُ أنّ البين يشكيك بعده فلستَ فؤادي إن رأيتك شاكيا

إن ضمير المخاطب في هذه الأبيات تختلف دلالته ، ولا تحدد بدقة إلاّ في ضوء ملابسات المقام التي قيلت فيها القصيدة، لذلك يضعها شراح الشعر بالحسبان، وأبو البقاء شارح ديوان المتنبي واحد منهم، إذ يبين أن ضمير المخاطب تتنوع دلالته، فالمتنبي بعد فتور العلاقة المميزة بينه وبين سيف الدولة غادر حلب متوجهًا إلى مصر، وفي هذه القصيدة يمدح كافورًا ، ولكن ليس من العرف الاجتماعي أن يبدأ القصيدة متوجهًا إلى المخاطب بألفاظ ترشح بهاجس الموت والمرض ، من هنا فمن الطبيعي أن يقصد بالضمير المخاطب في الأبيات الأولى غير الممدوح، ويلحظ المتأمل في أسباب سفر المتنبي والحال التي هو فيها أنه جرد من نفسه شخصًا، ثم بدأ يخاطبه، فضمير المخاطب في بداية القصيدة ما هو إلاّ الشاعر ذاته كما يذكر أبو البقاء، حين بيّن أن المخاطب في الأبيات (1) و (2) و (3) و (4) هو الشاعر، أما في (6) فالمخاطب قلب الشاعر، والغائب الذي يعود عليه الاسم الموصول وضمير الغيبة في (6) و (7) هو سيف الدولة. ولعل المتأمل في هذه الأبيات يلحظ أن إهمال المقام سيقود إلى فهم غير دقيق لمعرفة المخاطب، مما جعل الشراح يأخذون الملابسات المقامية بالحسبان ليتبينوا دلالة الضمائر ونحوها كما فعل أبو البقاء.

كذلك تنبه النحاة على أهمية الأداء في التحليل النحوي، فقد ظهر لهم أن طبيعته تؤثر في معنى الكلام، وهذا التأثير ينعكس أحيانًا على معاني عناصر النظام التركيبي، مما جعلهم يراعون هذا الأمر وهم يحلّلون، فقد يؤثر تنغيم الكلام في معناه، وينعكس ذلك على معاني العناصر التركيبية فتتأثر به ، خذ مثلاً تحليلهم لقول المتنبي [47]:

أحـــيـــا وأيـــسرُ ما قاسيتُ ما قتلا   والبينُ جار على ضعفي وما عدلا

يحتمل قول المتنبي نوعين من الأداء، الأول أن نبدأ بنغمة مستوية، وعندئذ يكون الأسلوب إخبارًا، والمعنى: أنا أحيا، وأيسرُ ما قاسيت ما قتل. فتعرب جملة (أحيا) الفعلية في محل رفع، خبرًا لمبتدأ مقدر، أو يكون "أحيا" في معنى "أفعل" التي تفيد التفضيل وليس فعلاً مضارعًا، وأسلوب الإخبار عندئذ يكون على التقديم والتأخير، وإما بمعنى الذي، والأصل: ماقتل أحيا وأيسر ماقاسيت، هذا مافهمه ابن جني (ت 392) كما يروى عنه [48]. أما النوع الثاني الذي يحتمله البيت من الأداء فهو أن نبدأ الكلام بتدرّج تنغيمي مرتفع ، ثم يتراوح بعدها التنغيم بين الارتفاع والانخفاض، فيصير الأسلوب استفهامًا، وهو ما رآه ابن هشام، إذ قدر همزة استفهام، فقال: "أحيا: فعل مضارع، والأصل: أ أحيا؟ فحذفت الهمزة قبل الفعل ، والواو للحال، والمعنى التعجّب من حياته. يقول: كيف أحيا وأقلُّ شيء قاسيته قد قتل غيري؟" [49]. إذن هناك همزة استفهام مقدرة محذوفة ، والأسلوب استفهام يفيد التعجب، والجملة بعد الهمزة فعلية وفقًا لفهم ابن هشام . وكل وجه له تنغيم يختلف عن غيره .

ولا يقلُّ أثرًا في معنى الكلام الأداء بالوصل أو الوقف، مما يجعل هذا الأمر ينعكس على معاني العناصر التركيبية والاختلاف في تحليلها، من ذلك مثلاً تنوع الأداء في قوله تعالى: " قُل إن كان للرحمنِ ولدٌ فأنا أوّل العابدين" [50]. يرى بعضهم أن الأداء يوقف به على "ولد"، ثم يُستأنف الكلام [51]، فتكون "إنْ" نافيةٌ بمعنى "ما"، ويرى آخرون أن الكلام

على الوصل ولا يوقف على "ولد"، وبذلك تكون "إنْ" شرطية والجواب فأنا أوّل [52].
خلافًا لما يقتضيه الأداء الأوّل الذي يجعل جملة "فأنا أول" استئنافية.

أما عناصر السياق اللغوي فهي ظاهرة في أنماط التحليل قياسًا على القواعد، ابتداءً من الجملة وانتهاءً بمعطيات النص. فعلى صعيد الجملة تظهر المعطيات جلية، ذلك أن النحوي قبل أن يطلق أحكامه على عناصرها التركيبية يتأمل في معاني العناصر ، والعلاقة التي تحكم ترابط بعضها ببعض، وبعد الفهم تستحضر دون شعور منظومة القواعد التي في ذهنه ، وعندئذ يطلق أحكامه، فمعطيات الجملة اللغوية جعلته يفهم عناصرها التركيبية في ضوء ثقافته النحوية ، ليطلق أحكامه بعدئذٍ . ونضرب مثالاً جملة : سافر زيدٌ رغبةً في العلم . فبعد معرفة المعنى المعجمي ومعنى الصيغة الصرفية لكلمة "سافر" نحكم بأنها فعل ماض، وبمعرفة العلاقة النحوية بين "سافر" و "زيد" (الصيغة والرتبة وقانون التوارد وقرائن المطابقة في الجنس والعلامة الإعرابية...) يتبين أن العلاقة بينهما هي علاقة إسنادية، وبالتأمل بمعنى كلٍّ منهما يتضح أن قانون التوارد المعجمي بينهما قائم بكل دقائقه، وبذلك تكون العلاقة الإسنادية على الحقيقة. وحين التأمل بكلمة "رغبة" صرفيًا يتضح أنها مصدر ومعناها ينافي تمامًا معنى الفعل الذي سبقها، ولكن الغائية قائمة بينها وبين الإسناد قبلها، مما يستدعي منظومة القواعد الخاصة بالمفعول لأجله، وحين التأمل والقياس نطلق الحكم بأن "رغبة" مفعول لأجله، لأن القواعد الخاصّة به تنطبق عليها، مصدر قلبي يبيّن علة حدوث عامله، ويتحد معه في الزمن والفاعل.

وإذا حدث غموض في البنية التركيبية لبعض الجمل فالنحاة حينئذٍ يراعونه بتحليلهم ، فالغموض كما هو معروف ظاهرة عالمية قد تمس بعض الجمل في بنيتها التركيبية في أيّ لغة من اللغات الإنسانية [53]. ويبدو أن العربية ينطبق عليها هذا الأمر أحيانًا، لأن هناك بعض الجمل فيها شيء من الغموض يعود إلى عناصرها التركيبية ، وحين يقوم النحاة بتحليلها يراعون هذا الأمر ، فيستحضرون أكثر من نمط ليقيسوا عليه. خذ

مثلاً جملة: جاء زيدٌ ركضًا. إن من يتأمّل في كلمتي "جاء" و "زيدٌ" من حيث المعنى المعجمي، والعلاقات النحوية (الرتبة والتوارد والعلامة الإعرابية والصيغة الصرفية، والعلاقة بينهما... إلخ) يتبين له أن جاء فعل ماض، وزيدٌ فاعل، ولكن المشكلة في كلمة "ركضًا". فإذا تأملنا في معناها وفي علاقتها النحوية ببقية عناصر الجملة استدعى ذلك قواعد المفعول المطلق وقواعد الحال، التي في أذهاننا، إذ يتبين لنا أن كلمة "ركضًا" يصلح فيها وجه المفعولية المطلقة للفعل "جاء"، لأنّ دلالته تشمل دلالة فعل المصدر "ركضًا"، ويجوز في هذا الاسم أن يكون مفعولاً مطلقًا لفعله المحذوف، أي يركض ركضًا، كذلك يصلح فيه أن يعرب حالاً، وإن كان مصدرًا، لأنه يكون بمعنى اسم الفاعل "راكضًا" [54]. إذن غموض بعض العناصر التركيبية في سياق الجملة أدى إلى تعدد في فهم تلك العناصر أثر في معنى الجملة جزئيًا ، وبقي المعنى الأساسي لها ثابتًا، ففي الوجه الأول قصد لبيان نوع المجيء. وفي الوجه الثاني تركيز على هيئة الفاعل (يركض ركضًا). أما في الوجه الثالث فهناك تركيز على هيئة الفاعل ولكنه لا يقوى مثل سابقه، لأنه لا يؤدي إلى تقدير جملة، بل اكتفى بأن جعل "ركضًا" بمعنى "راكضًا". وهذه الأوجه الثلاثة لاتؤثر في معنى الجملة الأساسي، ولكنها تؤثر في بعض عناصره الجزئية ، وقد راعى النحاة هذا الأمر – كما تبين لنا– حين ذكروا ما يحتمله تركيب الجملة من أوجه، ويبدو أنهم استمروا في منهجهم ، كلما واجههم شيء من ذلك [55].

وإذا واجه النحاة بعض الجمل التي فيها عدول عن الأصل يقفون عنده ، ثم يحللونه ويوضحونه قياسًا على قواعد العدول التي تبين الأصل. من ذلك مثلاً قاعدة التضمين، فالتضمين كما هو معروف خروج على الأصل اتساعًا، وهو أن يضمّن اللفظ معنى لفظ آخر إذا أخذ حكمه في المعنى والاستخدام [56]. وقد ذكر أوائل النحاة مجيء التضمين في العربية، فعن الخليل أن الفعل "رجع" يجوز أن يُضمَّن معنى الفعل "ردّ". تقول:

رجعتُ عودك على بدئك. يجوز عند الخليل أن تجعل "عودك" مفعولاً به إذا ضُمِّن الفعل "رجع" معنى الفعل "ردّ"، والتأويل: رددت عودك على بدئك [57]. ثم تشرَّع قاعدة التضمين مع الزمن،فيذكر سيبويه أنّ الفعل "دعا" يجوز أن يضمّن معنى الفعل "سمّى" أو "كنّى"، فيأخذ معناهما وحكمهما في الاستخدام، تقول، دعاه بكذا. وتريد :سمّاه أو كنّاه بكذا [58]. ويضمّن ظنّ معنى "اتهم" في الاستفهام" يذكر سيبويه أنه قد يسأل أحدهم: من تظنُّ؟ وتجيب: ظننتُ زيدًا. فكأنك قلت: اتهمتُ زيدًا. وعلى هذا قيل: ظنين بمعنى مُتهم [59]. وبهذا يكون التضمين قاعدة تمثل عدولاً عن الأصل ، يُلتمس هذا العدول من خلال قانون التوارد المعجمي والتركيبي بين المفردات في الجملة، أي المناسبة المعجمية والتركيبية بينها، وتكون هذه القاعدة صالحة للتحليل في ضوئها، وذلك حين يلاحظ النحوي في عناصر سياق الجملة العدول الذي يمثل التوسع في قانون التوارد بالتضمين، مما جعل النحاة بعد أن شُرِّعت قاعدة التضمين، يحللون قياسًا عليها، خذ مثلاً ماذهب إليه الفراء في تحليله لبعض الأفعال في آيات الذكر الحكيـــــــم ، قال تعالى: "عينًا يشربُ بها عبادُ الله يفجِّرونها تفجيـــرًا " [60]. يذكر الفراء في أحد الأوجه التي تقبلها الآية الكريمة أنه يجوز أن يضمَّن "يشربُ" معنى الفعل "يروى" فعُدِّي بالباء، أي يروى بها [61]. وقد لاحظ هذا الأمر بسبب التوسع في قانون التوارد بين "يشرب" المتعدي بنفسه وبين حرف الجر الباء الذي يشير إلى احتمال لزوم الفعل "يشرب" وتعديته بالباء، ثم حكم بتضمين بأنه ضمِّن دلالة الفعـــــل "يروى" وقانونـــــه في التوارد التركيـــبـــي، لأن الســـــياق لا يعارض الوجه. وهناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل أشار إليها الفراء [62] وبعض النحاة الآخرين [63].

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة المتأخرين والمعاصرين حين يحللون بعض الجمل ويشيرون إلى الاتساع أيًّا كان لاشك أنهم يلتمسون ذلك في عناصر سياق الجملة ، ثم يقومون بإطلاق الأحكام قياسًا على القواعد التي استخلصت في هذا الجانب.

أما اهتمام النحاة بالمعطيات السياقية للنص فلا يخفى على أي دارس، إذ يظهر هذا الأمر عندهم ، وهم يحللون في ضوء القواعد بمظاهر مختلفة، مما يؤكّد اهتمامهم بالمعنى وكيفية انعكاسه على العناصر التركيبية، من ذلك مثلاً أهم نظروا في القضايا السياقية القريبة من العنصر النحوي المؤثرة فيه. قال تعالى: "وقالوا كونوا هُودًا أو نصارى تهتدوا قل بل مِلّةَ إبراهيمَ حنيفًا وما كان من المشركين" [64]. إن المعنى النحوي الذي تشغله كلمة "ملة" يستخلص من سياق الكلام، فالألفاظ السابقة: جملة " كونوا هودًا أو نصارى"، وجواب الطلب "تهتدوا"، ثم الإضراب بـــ "بل" عن الطلب تدل على أن "ملّةَ" منصوب بفعل محذوف يؤدي مع الاسم المنصوب "ملة" معنًى مخالفًا للطلب، ويقدر الفعل بـــ "نكون"، أو "نتّبع"، لأن العناصر السياقية السابقة تقود إلى ذلك، ولكنه حذف لدلالة الكلام عليه [65]، وفي أثناء التحليل النحوي يكون إطلاق الأحكام محصلة لما يؤدي إليه معنى الكلام، أي إن فهم المعنى يقود النحوي إلى تحديد ما تحتمله عناصر النظام التركيبي من أوجه.

وربما أهمل بعضهم المعطيات السياقية للكلام، فأطلق الأحكام النحوية على قضايا تركيبية في جملة ما مكتفيًا بعناصرها السياقية مهملاً ما يحيط بها من كلام تعدّ الجملة جزءًا منه، وفي أثناء تحليله يظن نفسه أنه أطلق الحكم الصواب على عناصرها النحوية ، وفقًا لرؤيته التي قصرها عليها، ولكنه إذا تأمل المعطيات السياقية للكلام فسيرى نفسه أنه ابتعد عن الوجه الراجح، خذ مثلاً تحليل موقع جملة "يقولون" من قوله تعالى: "وإذا سمِعوا ما أُنزِل إلى الرسول ترى أعيُنَهم تفيضُ من الدّمع مما عرفوا من الحق يقولون ربَّنا آمَنّا فاكتبنا مع الشاهدين" [66]. يرى أبو البقاء أنّ جملة "يقولون" في الآية الكريمة في موضع الحال من فاعل "عرفوا" [67]، والملاحظ أنه في هذا الوجه جعل الذين عرفوا (فاعل عرفوا) قد عرفوا الحق في هذه الحال دون غيرها، فأصبحت الجملة وفقًا لرأي أبي البقاء قيدًا في عرفانهم،

والحقيقة أنهم عرفوا الحق في حال قولهم وفي غيرها، لذلك استبعد هذا الوجه أبو حيان وحمل الجملة على الاستئناف، يقول: " والأولى أن تكون مستأنفة أخبر تعالى عنهم، بأنهم التبسوا بهذا القول، والمعنى أنهم عرفوا الحق بقلوبهم ونطقت به وأقرّت ألسنتهم"(68). فالمعنى الذي يقتضيه السياق قاد أبا حيان إلى وجه آخر.

كما تسهم المعرفة بالقواعد النحوية في تشكل معنى النص بتحديدها المعنى الصحيح، لذلك اشترطوا على مفسّر القرآن الكريم أن تكون لديه معرفة بقواعد النحو(69)، لأنها تعدّ من جملة القرائن الموصلة إلى الفهم السليم ، وإذا أهمل أحدهم هذه القرينة فإنه قد يقع في تصور خاطئ للمعنى. قال تعالى: " لئن بسطت إليَّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك" (70). ظاهر كلام الزمخشري يفيد أنّ جملة "ما أنا بباسط" هي جواب الشرط، ثم يوضح القيمة البلاغية ، فيذكر أن الشرط جاء بلفظ الماضي "بسطتَ"، والجواب جاء بلفظ اسم الفاعل "باسط" ليفيد القائل الذي لا يريد قتل أخيه بأنه لا يفعل ولن يفعل هذا الفعل الذي يكسبه الوصف الشنيع (71). غير أنّ الوجه الذي يُفهم من كلام الزمخشري غير دقيق، لأن القواعد النحوية تحدد وجهًا آخر، مما جعل أبا حيان يرد عليه موضحًا بقوله : " وهو كلامٌ فيه انتقاد، وذلك أن قوله [تعالى]: " ما أنا بباسط "ليس جزاء، بل هو جوابٌ للقسم المحذوف قبل اللام في "لئن" المؤذنة بالقسم، و الموطئة للجواب لا للشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، ولو كان جواباً للشرط لكان بالفاء، فإنه إذا كان جواب الشرط منفيًا بــ "ما" فلا بد من الفاء... ولو أنه كان أيضًا جوابًا للشرط للزم من ذلك خرم القاعدة النحوية، من أنه إذا تقدم القسم على الشرط فالجواب للقسم لا للشرط" (72). إذن من خلال مجيء اللام الموطئة للقسم وخلو جملة "ما أنا بباسط" من الفاء الرابطة تبين أن الجواب للقسم المقدّر وجواب الشرط محذوف، وفرقٌ بين الوجهين، ففي الأول الذي يفهم من كلام الزمخشري يكون المعنى على الشرط، أي إذا نوى المخاطب قتله: (إن بسطت إلي يدك...) لا تكون من القائل نية في قتل المخاطب، فعدم نيته في قتل أخيه المخاطب مشروط بنية هذا الأخير بقتله. فالشرط يقتضي أنه ليس في نيتي قتلك يا أخي المخاطب مادمت تنوي قتلي. ولكنه لا ينفي معنى:

أنه ربما نويت قتلك إذا كانت لا تنوي قتلي. أما معنى الوجه الثاني فعلى القسم ، وهو الصواب ومعناه: أقسم بأني لا أنوي قتلك "ما أنا بباسط يدي لأقتلك"، إن بسطت يدك لتقتلني أو لم تبسطها، فلا نية عندي ألبتة. ففي الوجه الأول نفي نية المتكلم بالقتل مشروط ، أما في الوجه الثاني فالنفي مطلق ومؤكد بالقسم ، وقرينة القاعدة النحوية هي التي قادت أبا حيان إلى تحديد الوجه الصواب .

وإذا ارتقى النص بأسلوبه فمساحة المعنى غالبًا تتسع وتتعدد بحسب طبيعة المتلقي، وقد ذكرنا فيما مرّ أنه يؤثر في فهم النص، ويكون جزءًا من تشكل معناه، مما يجعل هذا الأمر ينعكس على التحليل النحوي ، ذلك أن المعنى الذي يتشكل يستدعي قواعد معينة تتناسب وما يقتضيه . وربما يقع التعدد في فهم المعنى الذي يؤثر في اختيار القواعد المناسبة عند مفسّر واحد فقط، من ذلك مثلاً ماذهب إليه أبو البقاء العكبري في فهم قول المتنبي [(73)]:

1. بنتم عن العين القريحة فيكم وسكنتم ظنّ الفؤاد الواله
2. فدنوتم ودنوّكم من عنده وسمحتم وسماحكم من ماله
3. إني لأبغضُ طيف من أحبتُهُ إذ كان يهجرنا زمانَ وصاله
4. مثلَ الصبابة والكآبة والأسى فارقته فحدثْنَ من ترحاله

يفسر أبو البقاء المعنى في الأبيات كالآتي: في البيت (1) يوضح أن المراد: ارتحلتم عنا فقرحت عيوننا بكاءً وألمًا على بعدكم وفراقكم، وسكنتم الفؤاد الواله بحبكم الذي يلهج بذكركم. وفي البيت (2): يريد أن القلب دنوتم منه لأنه استحضركم ويستحضركم دائمًا، فالدنو من قبله، وسمحتم له بالزيارة لانشغاله الدائم بكم فكان السماح منه وليس منكم. وفي البيت (3): أنه يبغض طيف محبوبه، مع كلفه به، ويكرهه مع ارتياحه له، لأنه

كان يهجره في زمن الوصل ولا يبالي به. وفي البيت (4) يرى أبو البقاء أن المراد: أبغضه مثل الصبابة والكآبة والأسى التي حلّت بي بسبب فراقه ورحيله عني. أو يكون المراد متعلق بالبيت الأول: يهجرنا مثل الصبابة والكآبة والأسى التي حلت بي بسبب ترحاله [74]. وبناءً عليه فالوجه النحوي في الفهم الأول لكلمة "مثل" يجعلها منصوبة بفعل محذوف لدلالة الكلام السابق ، تقديره: أبغضه، فتكون مفعولاً مطلقًا : أبغضه مثل بغض الصبابة والكآبة والأسى ، أو حالاً من المفعول به في "أبغضه" : أبغضه شبيهًا بالصبابة و....، والوجه النحوي في الفهم الثاني لكلمة "مثل"، يكون حالاً من فاعل يهجرنا، أي يهجرنا شبيهًا بالصبابة والكآبة والأسى. والملاحظ أن النمط النحوي الذي يُستحضر في الذهن عند تصور المعنى يختلف من فهم لآخر، فالقياس في الوجه الأول استحضر نمطًا مؤلفًا من جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل ومفعول به ، وهي مقدّرة غير ظاهرة في النص، وكان المعنى النحوي لكلمة "مثل" تابعًا لتلك الجملة ، ومن ثم يتشكل معنًى خاص بهذا الوجه، أما وفقًا للوجه الثاني فلا تقدير . وأصبحت كلمة "مثل" نحويًّا مرتبطة بالبيت السابق، بجملة فعلية مكوّنة من فعل وفاعل ومفعول به، والمعنى النحوي لها يرتبط بتلك الجملة .

وربما كان التعدد الحاصل في فهم المعنى الذي يؤثر في اختيار القواعد يختلف باختلاف المتلقي أو يتعدد بتعدد الأشخاص الذين يفسرون النص. من ذلك مثلاً ماجرى في فهم قول المتنبي الآتي [75]:

مالنا كلُّنا جَوٍ يا رسولُ أنا أهوى وقلبُك المبتول ؟

... ...

لا أقمنا على مكانٍ وإن طا ب ولا يمكنُ المكانَ الرحيلُ

كلما رحّبت بنا الروضُ قلنا حلبٌ قصدنا وأنتِ السبيلُ

فهذه القصيدة قالها في مدح سيف الدولة، وهو يستهلّها بالغزل بـــ "مالنا..."، والأبيات التي بعده، ثم ينتقل إلى قوله: لاأقمنا على مكان... وقد اختلف الشرّاح في فهمه، فذهب أبو البقاء إلى أنّ المعنى على النفي، والمراد: لم نقم، كقوله تعالى: " فلا صدَّق ولا صلّى" [76]، أي لم يصدِّق ولم يصل. ثم يضيف : أن ابن جني يجيز أن يكون المعنى على القسم: والله لا أقمنا على مكان. وعن بعضهم أن المراد الإثبات والأسلوب إخبار، لأنّ نفي النفي في كلام العرب إثبات، فكأنه قال: لا نقيم في مكان إلا أن يرحل معنا، وهو مثل قول الفرزدق في أحد التفاسير:

بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفهم ولم يكثروا القتلى بها حين سُلَّتِ

قيل معناه: لم يشيموا سيوفهم إلا بعد أن كثرت القتلى... وعن بعضهم أن المعنى على الدعاء في بيت المتنبي، كما تقول: لافضّ الله فاك [77]. والخلاصة أنه أمامنا أربعة أساليب نحوية مختلفة باختلاف الأفهام في تلقّي النص ، فالأوّل أسلوب إخبار منفي ، ويكون المعنى: لم نقم في الطريق بمكان ، وإن طاب لأننا متجهون إلى سيف الدولة، ثم يتابع: ولا يمكن أن يرتحل المكان معنا ، ولو أمكنه لفعل. والثاني أسلوب قسم، والمعنى: والله لا أقمنا بمكان لا يريد الرحيل معنا إلى سيف الدولة شوقًا إليه. والثالث: أسلوب إخبار مثبت مؤكد بالحصر (بنفي النفي) والمعنى : نحن لا نقيم بمكان ، وإن طاب إلاّ أن يرحل معنا، لكن لا يمكنه الرحيل معنا، ومن ثم نحن لا نقيم بمكان أبدًا ، ونحن متجهون إلى سيف الدولة. والأسلوب الرابع هو الدعاء، والمعنى: لا أقامنا الله بمكان لا يمكنه الرحيلُ معنا إلى سيف الدولة ، وإن طاب هذا المكان [78]. إذن فالأداة "لا" والأساليب النحوية بعدها اختلفت معانيها باختلاف فهم البيت، ومن هنا تكون القاعدة تابعة لتصور المعنى، إذ بعد تشكل المعنى في الذهن تُستحضر الضوابط دون شعور ، وتطلق الأحكام .

بيد أن القاعدة النحوية في تحليل النصوص لا تكون دائمًا تابعًا متأثرًا، وإنما قد تسهم

في تشكل معنى النص، فيتنوع بتنوعها، وذلك عندما يحلل بعضهم التركيب في ضوء قواعد مختلف فيها مقتنعًا بالمعنى الذي يتشكل في ضوئها، ويأتي آخر فلا يرضى هذا التحليل ويوجه التركيب وجهة أخرى في ضوء قواعد يرتضيها فيتكوّن معنًى مخالفٌ لما سبق. قال تعالى: "وحيثُ ما كنتم فولّوا وجوهَكم شطرَه لئلاّ يكونَ للناس عليكم حُجّةٌ إلاّ الذين ظلموا منهم فلا تخشَوهم واخشَوني ولأُتمَّ نعمتي عليكم ولعلّكم تهتدون" [79]. تذكر أوجه عديدة في تحليل "إلاّ الذين..." منها ما رآه أبو عبيدة ، وهو أنّ "إلاّ " بمعنى الواو، أي ولا الذين، لأنّ "إلاّ" في العربية تأتي عنده بمعنى الواو فقاسها على ذلك، ويرفض أبو حيان الوجه، لأنه غير مقتنع بالقاعدة التي قيس عليها، ويرى أنّ "إلاّ" تفيد الاستثناء ثم يرجح الاستثناء المتصل [80]. قياسًا على هذه القاعدة الشائعة في العربية. وكما نرى فإن كل وجه شكَّل معنًى مخالفًا لسواه بسبب اختيار القواعد، وإن الأخذ والرد الذي أثر في المعنى كان بها .

وتجدر الإشارة إلى أن معظم النحاة إذا واجههم تركيب يقبل التوجيه في ضوء قواعد عديدة فالمفاضلة بينها تأتي مرتبطة بمراعاة السياق، من ذلك تحليل قولهم: ضربي زيدًا قائمًا. جاءت العبارة مخالفة لقاعدة الإسناد التي تقتضي وجود مسند ومسند إليه، ومن ثم لابدّ من توجيهها وفقًا لتلك القاعدة ، فعن البصريين أن التقدير: ضربي زيدًا إذا كان أو إذ كان قائمًا . فـــ "ضربي" مبتدأ والظرف "إذا" أو "إذ" في موضع الخبر. وعن الأخفش أن التقدير: ضربي زيدًا ضربه قائمًا [81]. فـــ "ضربي" مبتدأ و "ضربه" المقدر هو الخبر. ونلحظ أنّ كلاً من التقديرين راعى معنى العبارة. غير أن ابن هشام يرجح الوجه الثاني على الأول، متسلحًا بقواعد التوجيه المتعلقة بالسياق، فالمفضل عنده أن يكون المقدر من لفظ المذكور، كما أن تقليل التقدير يقلل من مخالفة الأصل [82]. فالقاعدة التوجيهية الأولى التي انطلق منها ابن هشام في ترجيحه مستمدة من معطيات سياق الجملة.

ولا يقتصر الأمر على تحليل الجمل التي خرجت على القواعد والترجيح وفقًا

لقواعد التوجيه المتعلقة بالسياق، بل يتعدى ذلك إلى مراعاة قضايا المعنى عامة، فإذا احتمل التركيب وجوهًا عديدة تسير وفق قواعد متفاوتة من حيث القوة والضعف، وكانت هذه الوجوه جميعًا تنسجم والمعنى الأساسي ، إذا كانت كذلك فما يختاره المتلقي هو الوجه الذي يعزز المعنى ويقوّيه بغض النظر عن قوّة النمط الذي عليه الوجه أو ضعفه. من ذلك مثلاً تحليل الجار والمجرور وتعليقه من الآية "بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ" عند الفخر الرازي ، إذ يذكر أن الجار والمجرور "بسم" متعلقان بمقدر، وهذا المقدر يحتمل أن يكون فعلاً ويحتمل أن يكون اسمًا، وعلى التقديرين يجوز أن يكون المقدر متقدمًا ويجوز أن يكون متأخرًا، فهذه أربعة وجوه ، وتمثيلها كالآتي: الوجه الأول المقدر فعل مقدم، والتأويل: أبدأ باسم الله . والثاني المقدر فعل متأخر، أي: باسم الله أبدأ. والثالث المقدر اسم متقدم: ابتداء الكلام باسم الله. والرابع المقدر اسم متأخر: باسم الله ابتدائي. ثم يورد مرجحات التقديم والتأخير ، ويركز على الوجه الذي يختاره وهو الثاني (تقديم الجار والمجرور وتأخير المقدّر الفعل) فيورد جملة من المرجّحات، بقوله: "الأول: أنه تعالى قديم واجب الوجود لذاته، ليكون وجوده سابقًا على وجود غيره، والسابق بالذات يستحق السبق في الذكر. الثاني: قال تعالى: "هو الأول والآخر..." [83] وقال: "لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ " [84] . الثالث: أن التقديم في الذكر أدخل في التعظيم . الرابع: أنه قال: "إيّاك نعبد" [85]. فههنا الفعل متأخر عن الاسم ، فوجب أن يكون في قوله: "بسم الله " كذلك ، فيكون التقدير: باسم الله ابتُدئ . الخامس: سمعت الشيخ الوالد ضياء الدين عمر رضي الله عنه يقول: سمعتُ الشيخ أبا القاسم الأنصاري يقول : حضر الشيخ أبو سعيد بن أبي الخير الميمني مع الأستاذ أبي القاسم القشيري ، فقال الأستاذ القشيري: المحققون قالوا: مارأينا شيئًا إلاّ ورأينا الله بعده، فقال الشيخ أبو سعيد بن أبي الخير: ذاك مقام المريدين ، أمّا المحققون فإنهم ما رأوا شيئًا إلا وكانوا قد رأوا الله قبله، قلت: وتحقيق الكلام أنّ الانتقال من المخلوق إلى الخالق إشارة إلى

برهان الآن ، والنزول من الخالق إلى المخلوق برهان اللمّ ومعلوم أنّ برهان اللم أشرف، وإذا ثبت هذا فمن أضمر الفعل أولاً فكأنه انتقل من رؤية فعله إلى رؤية وجوب الاستعانة باسم الله ، ومن قال: باسم الله ، ثم أضمر الفعل ثانيًا فكأنه رأى وجوب الاستعانة بالله ، ثم نزل منه إلى أحوال نفسه" (86). فالفخر الرازي ههنا يرجح وجهًا يسير على نمط مخالف للأصل وفقًا للقواعد النحوية، ذلك أن مجيء شبه الجملة ثم الفعل والفاعل بعدها يعدُّ خلافًا للأصل، لأنه يقتضي مجيء الفعل والفاعل أولاً ثم متعلقات الإسناد، هذا في الكلام الظاهر، فما قولنا بالمقدر إذن؟ فهل نقدره خلافًا للأصل؟ اختار ذلك الفخر الرازي ، وقد ذهب هذا المذهب مقتنعًا أن المعنى يقتضيه، وإن كان الوجه يسير في ضوء قاعدة مخالفة للأصل،خلافًا للأوجه التي تقدّر المضمر متقدمًا.

وتحسن الإشارة إلى أنّ معطيات السياق للنص قد تتأثر بطبيعة المتلقي ، بسبب من الذوق الجمالي أو الثقافة الفكرية والانتماءات المذهبية ، وإذا انعكس هذا الأمر على التحليل النحوي فاختيار القواعد عندئذٍ يخضع لتلك الاختلافات بين المتلقين ، فبعضهم يختار قواعد غير مطّردة ، تمشيًا مع فهمه في حين يذهب بعضهم الآخر إلى التمسك بالقواعد المطّردة ، ولو كان ذلك على حساب المعنى أحيانًا ، وقد أجريت دراسة تبين طبيعة هذه الفكرة في بحث آخر يمكن الرجوع إليه (87).

5- الخاتمـــــــة :

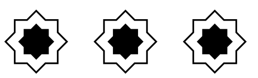
تبين لنا مما تقدم مفهوم المعنى ونسبيته ، والعناصر التي يتشكل منها ، وهي المقام والأداء والسياق اللغوي والمتلقي .

وعندما انتقل البحث إلى العلاقة بين القواعد النحوية والمعنى وضّح أن النحاة أخذوها في الحسبان ، وقد ظهر ذلك في تجريد المصطلحات ، وفي الإشارة إلى المعنى في جزئيات

القواعد عامة ، ثم بين البحث كيف راعى النحاة قضايا المعنى المتنوعة ، وهم يبنون القواعد .

أما في سياق الحديث عن التحليل قياساً على القواعد فقد وضح البحث كيف تؤثر معطيات المعنى في التحليل النحوي ، وذلك حين تتعدد الأوجه بتعدد الأفهام ، بسبب العناصر المشكّلة للمعنى ،كما استجلى البحث أهمية القواعد في تحديد المعنى الدقيق أحيانًا ، وفي تحديد الوجه المناسب لسياق النص ، مثلما بين أهمية المعنى الجمالي وأثره في اختيار القواعد .

والحمد لله رب العالمين



الحواشي والتعليقات

(1) نقصد بالتحليل النحوي إطلاق الأحكام النحوية التحليلية على عناصر النظام التركيبي مع مراعاة ما يحيط بها من قضايا تمس التركيب ، كالمقام والسياق اللغوي ، ينظر: الجاسم محمود حسن :

التحليل النحوي تعريفه وطبيعته ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغوية بدبي ، (ع) (20) 2001م ص339.

(2) حسّان، تمّام: اللغة العربية معناها ومبناها ص337، 351، 352، و حاطوم ، أحمد : كتاب الإعراب ص 219– 222، وعبد اللطيف، محمد حماسة : النحو والدلالة ص 114– 115، وعيسى، فارس: المعنى اللغوي وعناصر تحديده في ضوء الدرس اللغوي الحديث، مجلة البلقاء مج1 ع2 ص 129، 132، ونهر، هادي: علم اللغة الاجتماعي عند العرب ص 188– 189، وفضل، صلاح: من الوجهة الإحصائيّة في الدراسة الأسلوبية، مجلة فصول مج4 ع1 ص 130.

(3) ينظر :ديوانه بشرح العكبري 263/4– 264.

(4) المصدر نفسه 263/4.

(5) أحمد، نوزاد حسن: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ص 260– 263، وحسّان، تمام: مناهج البحث في اللغة ص 165، واللغة العربية معناها ومبناها ص 226، 308، وعمايرة خليل أحمد: في نحو اللغة وتراكيبها ص 173، وعبد اللطيف، محمد حماسة : النحو والدلالة ص 118، 123، 126، و الحموز، عبد الفتاح: مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات مج2 ع1 ص 53 – 54.

(6) حسّان، تمّام: اللغة العربية معناها ومبناها ص 270، وللمزيد ينظر: ياقوت، أحمد سليمان: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ص 209، والأشموني ، علي بن محمد: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص 8 وابن الجزري، أبو الخير محمد: النشر في القراءات العشر 224/1– 230،= =والسيوطي ، جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن 284/1– 286، و الجنابي، أحمد نصيف: نظرية النظم النحوي في مجلة كلية الشريعة واللغة العربية ع1 ص 298، ومفتي، خديجة، أحمد: نحو القراء الكوفيين ص 292– 294

(7) آل عمران " 7 " .

(8) الألوسي ، أبو الفضل شهاب الدين: روح المعاني 84/3.

(9) الأعظمي، محمد حسن: الحقائق الخفيّة عن الشيعة الفاطمية والاثني عشرية ص 25.

(10) الشيرازي، هبة الله: المجالس المستنصريّة ص 21، نقلاً عن "ظاهرة الإعراب في النحو العربي" لأحمد سليمان ياقوت .

(11) ينظر مثلاً: حسّان، تمّام: اللغة العربية معناها ومبناها ص 339، 352- 354 ، وفضل، صلاح: من الوجهة الإحصائية في الدراسة الأسلوبية مج4 ع (1) ص 130، وعمر، أحمد مختار: علم الدلالة ص 68- 78.

(12) عمر، أحمد مختار: ص 69- 70.

(13) وقد ذهب تمام حسّان إلى تسميته بالمعنى الوظيفي ، إذ يريد به معاني مكونات الجانب التركيبي ، أي معنى المبنى التحليلي لتركيب الجملة ،وضرب مثاله الشهير: قاص التجينُ شحاله بتريسه الفاخـــي 0000، ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص 181-183 .

(14) محمود، زكي نجيب: تجديد الفكر العربي ص 65.

(15) هناك تعريفات عديدة متنوعة. للنص، ينظر: بحيري، سعيد حسن: علم لغة النص ص 99- 118 وحنفي، حسن: قراءة النص، مجلة ألف ع 8 ص 11- 12، وخليل، إبراهيم: النص الأدبي تحليله وبناؤه ص 9-18، والزناد، الأزهر: نسيج النص ص 11- 17، ومرتاض ، عبد الملك: ثلاثة مفاهيم نقدية بين التراث والحداثة، نظرية – أدب – نص، ضمن سلسلة قراءة جديدة لتراثنا النقدي ص 266- 275، ونصر، عاطف جودة: النص الشعري ومشكلات التفسير ص 15- 16، وحول تعريف النص في الفكر الإسلامي ينظر: عمارة، محمد: معالم المنهج الإسلامي ص 97 – 99.

(16) سيبويه 126/2- 127.

(17) سيبويـــه 127/2.

(18) المصدر نفسه 209/2.

(19) المصدر نفسه 39/1.

(20) المصدر نفسه 41/1.

(21) المصدر نفسه 41/1- 42.

(22) حسن، عباس: النحو الوافي 316/2.

(23) ينظر مثلاً: سيبويه 57/2- 58، 70- 72، 150- 151، 194- 195، 519.

(24) المقصود بالتوارد هو اقتضاء اللفظ لما يليه في الجملة ، والمقصود بالتوارد المعجمي هو المناسبة المعجمية بين المفردات في التركيب ، ينظر : حسان ، تمام: ضوابط التوارد ، مجلة مجمع اللغة العربية بمصر (ج) (58) ص 307-308 .

(25) ينظر مثلاً: سيبويه 213/1- 216 والفراء 234/3.

(26) ينظر مثلاً: سيبويه 126/1 والفراء 56/1، 265- 266، 147/2، 153، 165، 166/3، 215.

(27) ينظر مثلاً: سيبويه 160/1- 161، 383/3- 385 والفراء 185/1، 15/2، 515 182/3، 232.

(28) سيبويه 130/2.

(29) المصدر نفسه 70/1، 270- 271.

(30) المصدر نفسه 257/1، وللمزيد ينظر المصدر نفسه 270/1، 273.

(31) المصدر نفسه 283/1.

(32) المصدر نفسه 253/1، وللمزيد ينظر : 1/ 255- 256،283.

(33) البقرة " 184 " .

(34) الفراء 179/1.

(35) البقرة " 282 " .

(36) الفراء 184/1.

(37) المصدر نفسه275/2.

(38) البقرة "267".

(39) الفراء 178/1.

(40) ابن هشام : المغني ص 53 – 54.

(41) أبو حيّان : البحر المحيط 370/1.

(42) ابن هشام : المغني ، ص 562.
(43) أبو حيّان : ارتشاف الضرَب من لسان العرب 379/2– 380.
(44) الإخلاص " 1–2 ".
(45) العكبري ، أبو البقاء : التبيان في إعراب القرآن 297/2.
(46) المتنبي، أحمد بن الحسين: ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري 281/4. و 1– أي كفاك داءً أن ترى الموت (المنايا) ليكون شفاءً. 2– تمنيتها الضمير "ها" يعود إلى الأمنية وأعيا: صعب والمداجي المساتر للعداوة غير المظهر لها. 3– الحسام: القاطع، ويريد : إذا رضيت أن تعيش ذليلاً فما تصنع بالسيف القاطع ؟ 4– العتاق: الخيل الكرام ، والمذاكيا: الخيل القرح التي تمت أسنانها. 5– الطوى: الجوع. وضواريا: ج ضار وهو الجريء. 6– حببتك شاذّة، والأصل: أحببتك والمخاطب في الكلمة قلبه. 7– ضمير الغائب في (بعده) يعود إلى سيف الدولة.
(47) المتنبي : ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري 162/3.
(48) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.
(49) ابن هشام : المغني ، ص20.
(50) الزخرف " 81 ".
(51) ابن هشام : المغني ، ص34.
(52) العكبري، أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن المسمّى خطأً بإملاء مامنّ به الرحمن 228/2
(53) عبده، داود: التقدير وظاهر اللفظ، مجلة الفكر العربي ع 8–9 ص 7.
(54) ابن هشام : المغني ، ص 729– 730.
(55) ينظر مثلاً: المصدر نفسه ص 182، 561، 722، 782، وأبو حيان : البحر المحيط 559/1، 229/4، 302.
(56) ابن هشام : المغني ، ص 897.
(57) سيبويه 395/1.
(58) المصدر نفسه 37/1– 38.

(59) المصدر نفسه 126/1، وللمزيد ينظر مثلاً: المصدر نفسه 40/1، 124، 119/3، 142.

(60) الإنسان " 6 " .

(61) الفراء 215/3.

(62) المصدر نفسه 56/1، 165، 265- 266، 286، 385، 147/2، 157، 166/3.

(63) ينظر مثلاً: أبو عبيدة ، مَعْمَر بن المُثنّى: مجاز القرآن 153/1، 366، 374، 377، 12/2-13، 114، 164، 183، والأخفش، أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة: معاني القرآن 296/2، 371، 401 وابن هشام : المغني ، ص 897- 898.

(64) البقرة " 135 " .

(65) سيبويه 257/1 وللمزيد: الفراء 82/1 و 298/2.

(66) المائدة " 83 " .

(67) العكبري ، أبو البقاء : التبيان في إعراب القرآن 224/1.

(68) أبو حيّان : البحر المحيط 8/4.

(69) المصدر نفسه 106/1.

(70) المائدة " 28 " .

(71) الزمخشري، جار الله محمود: الكشاف 659/1.

(72) أبو حيّان : البحر المحيط 477/3 .

(73) المتنبي : ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري 56/3.

(74) المتنبي : ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري 56/3-57.

(75) المصدر نفسه 148/3.

(76) القيامة " 31 " .

(77) المتنبي : ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري 148/3- 149.

(78) المصدر نفسه 148- 149.

(79) البقرة " 150 " .

(80) أبو حيّان : البحر المحيط 615/1- 616.

(81) ابن هشام : المغني ، ص 802– 804.

(82) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(83) الحديد " 3 " .

(84) الــروم " 4 " .

(85) الفاتحة " 5 " .

(86) الفخر الرازي ، محمد الرازي فخر الدين: مفاتيح الغيب 108/1.

(87) الجاسم، محمود حسن: أسس التحليل النحوي، مجلة الدراسات اللغوية مج (4) ع (1) ص 137– 145.

المصادر والمراجع

– أحمد، نوزاد حسن:

المنهج الوصفي في كتاب سيبويه. منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، ط (1) 1996م.

– الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة:

معاني القرآن. تحقيق فائز فارس. الصفاة، الكويت، ط (2) 1981م.

– الأشموني، علي بن محمد:

منار الهـــدى في بيان الوقف والابتداء. مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط (2) 1393هـــ = 1973م.

– الأعظمي، محمد حسن:

الحقائق الخفيّة عن الشيعة الفاطمية والاثني عشرية. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970م.

ـــ الألوسي ، شهاب الدين :

روح المعاني . صححه وضبطه علي عبد الباري عطية . دار الكتب العلمية، بيروت 1415هـــ=1994م.

ـــ بحيري، سعيد حسن:

علم لغة النص. الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة ط (1) 1997م.

– الجاسم، محمود حسن:

أسس التحليل النحوي. مجلة الدراسات اللغوية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية مج (4) ع (1)1422هـــ2002م.

التحليل النحوي تعريفه وطبيعته . مجلة كلية الدراسات الإسلامية واللغوية، بدبي (ع) (20) 2001م

– ابن الجزري، أبو الخير محمد:

النشر في القراءات العشر. المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة د.ت.

– الجنابي، أحمد نصيف:

نظرية النظم النحـــــوي. مجلة كلية الشريعة واللغة العربية بأبها، ع (1) رجب 1398– 1399هــ.

– حاطوم، أحمد:

كتاب الإعراب "محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة". شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط (2) 1412هـ = 1992م.

– حسانين، عفاف:

في أدلة النحو. المكتبة الأكاديمية بكلية البنات، جامعة عين شمس، ط (1) 1996م.

– حسّان، تمام:

ضوابط التوارد . مجلة مجمع اللغة العربية بمصر (ج) (58) 1986م.

اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973م.

مناهج البحث في اللغة. مطبعة الأنجلو مصرية 1955م.

– حسن، عبّاس :

النحو الوافي. دار المعارف بمصر، ط (5) د.ت.

الحموز، عبدالفتاح:

مواضع اللّبس في العربية وأمن لبسها. مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات بالأردن مج (2) ع (1) 1987م.

– حنفي، حسن:

قراءة النص. مجلة ألف (مجلة البلاغة المقارنة) ع (8) الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مطبعة إلياس العصرية 1988م.

– أبو حيّان النحوي، أثير الدين محمّد بن يوسف:

-ارتشاف الضرَب من لسان العرب. تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النمّاس د.ن ط (1) 1404هـ = 1984م.

-تفسير البحر المحيط. دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين. دار الكتب العلمية بيروت، ط (1) 1413هـ = 1993م – 1416هـ = 1995م.

خليل، إبراهيم :

النص الأدبي تحليله وبناؤه . دار الكرمل بعمّان ، ط(1) 1995م

– الرازي ، الإمام محمد الرازي فخر الدين:

-تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب. قدم له محيي الدين الميس دار الفكر دمشق– بيروت 1414هـ = 1993م.

– الزمخشري، جار الله محمود بن عمر:

الكشاف عن حقائق التتريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (1) 1417هـ = 1997م.

– الزنّاد، الأزهر:

نسيج النص "بحث فيما يكون به الملفوظ نصًّا ". المركز الثقافي العربي، بيروت، ط (1) 1993م.

– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان:

كتاب سيبويه. تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة 1966م.

السيوطي، جلال الدين:

الإتقان في علوم القرآن. مطبعة حجازي بالقاهرة، ط (3) 1941م.

– عبد اللطيف، محمد حماسة:

النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي". القاهرة (د . ن)، ط (1) 1403هـ = 1983م.

– عبده، داود:

التقدير وظاهر اللفظ . مجلة الفكـــر العربي ع 8–9، معهد الإنماء العربي بيروت 1978– 1979م.

– أبو عبيدة، معمر بن المُثَنّى التَّيمي:

مجاز القرآن. عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين مكتبة الخانجي، دار الفكر ط (2) 1970م.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين:
التبيان في إعراب القرآن ، طبع خطأ بعنوان : إملاء مامنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة (د.ت).
- عمارة ، محمّد :
معالم المنهج الإسلامي. سلسلة المنهجيّة الإسلامية (3) المعهد العالمي للفكر الإسلامي 1401هـ = 1981م.
- عمايرة، خليل أحمد:
في نحو اللغة وتراكيبها "منهج وتطبيق". عالم المعرفة، جدّة ط (1) 1404هـ = 1984م.
- عمر، أحمد مختار:
علم الدلالة. عالم الكتب القاهرة ط (2) 1988 م
- عيسى، فارس:
المعنى اللغوي وعناصر تحديده في ضوء الدرس اللغوي الحديث. مجلة البلقاء مج (1) ع (2) جامعة عمّان الأهلية 1412هـ = 1992م.
- الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد:
معاني القرآن. حقّق الجزء الأول والثاني أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية القاهرة 1955م،وحقق الجزء الثالث عبدالفتاح شلبي وراجعه علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972م.
- فضل، صلاح:
من الوجهة الإحصائية في الدراسة الأسلوبية. مجلة فصول مج (4) ع (1) الهيئة المصرية العامة 1983م.
- المتنبي، علي بن الحسين:
ديوان أبي الطيب المتنبي. شرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان. ضبطه وصحّحه وفهرسه مصطفى السقّا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت لبنان (د.ت).

– محمود، زكي نجيب:

تجديد الفكر العربي. دار الشروق، بيروت، ط (1) 1971م.

– مرتاض ، عبد الملك:

ثلاثة مفاهيم نقدية بين التراث والحداثة "نظرية، أدب، نص". ضمن سلسلة قراء جديدة لتراثنا النقدي النادي الأدبي الثقافي بجدّة الكتاب 59، مج (1)1410هـ = 1990م.

– مفتي، خديجة أحمد:

نحو القرّاء الكوفيين. مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، توزيع دار الندوة الجديدة، بيروت، ط (1) 1406هـ = 1985م.

– نصر، عاطف جودة:

النص الشعري ومشكلات التفسير. الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة ط (1) 1996م.

– نهر، هادي:

علم اللغة الاجتماعي عند العرب.دار الغصون،بيروت، ط (1) 1408هـ =1988م.

– ابن هشام الأنصاري، جمال الدين:

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله منشورات جامعة حلب "تصوير".

– ياقوت، أحمد سليمان:

ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1994م.